

التعاون البناء وقواعد الاشتباك

■ **عامر نعيم الياس***

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني في كلمة له بمناسبة الإعلان عن الاتفاق بين إيران والسـت الكبرى إن «الاتفاق أثبت أن التعاون البناء مشر». فيما سارع وزير الخارجية الفرنسي إلى خطب ودّ طهران عبر إيدائه استعداد بلاده لدخول عالم الاستثمارات الإيرانية المحاصر منذ أكثر من ثلاثة عقود، أما الرئيس الأميركي باراك أوباما فالتقى مع الرئيس الإيراني حول فكرة التعاون المثمر البناء وحل بعض الخلافات بالحوار، فضلاً عن اقتراحه بإنجازَه في النووي الإيراني والذي ركز فيه على «منع طهران من إنتاج البلوتونيوم»، فكيف هو شكل العلاقة بين طهران والغرب؟ هل يتم اعتماد إدارة الأزمات بدلا من التصعيد؟ هل تنكفي إيران أسوة بالنموذج الصيني أم أن النموذج الإيراني في العلاقة مع الغرب والولايات المتحدة هو أقرب إلى الروسي؟

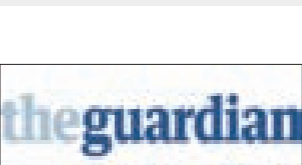
يحمل الاتفاق ضمانات متبادلة تضع إيران في مستوى الند للغرب عموماً وللولايات المتحدة خصوصاً فإلغاء العقوبات المفروضة على إيران يتم من بوابة مجلس الأمن الدولي الذي سيستمر قراره «نافذاً لمدة عشرة أعوام وستكون إيران في حل من الاتفاق في حال عودة العقوبات»، كما أن تصريح فابيوس الذي كان وإدارته على يمين أوباما في المفاوضات النووية يثبت عدم قدرة الساسة الغربيين على السيطرة على العقل الإمبريالي الغربي في تعاملاتهم مع الدول فالاستثمارات والمال على رأس الأولويات وما يلي عالم «البيزنس» يبقى قابلاً للتسوية والنقاش، لكن ما بعد الاتفاق يفتح الباب أولاً أمام سباق محوم بين أعضاء الكتلة الأميركية الأوروبية للاستثمار في إيران، حيث لا يمكن ترك الكتلة الإيرانية ليكن وموسكو وحدهما، أمرٌ تركه إيران جيداً وتسعى إلى استخدامه كورقة لتسويق الاتفاق النووي وترسيخ دعمه والمضي في عملية تطبيع اقتصادية أولاً تجعل من إيران رقماً اقتصاديا صعبا لا غنى عنه في المعادلة الدولية في المنطقة، وهنا لا يسعنا أن نتفاوضى على رهان الكتلة الغربية على التغيير في إيران عبر الرهان على قوة الاقتصادية ودفع الليبرالية الإيرانية إلى الأمام، لكن طبيعة المجتمع الإيراني وتركيبية السلطة فيها تجعل من الصعب التمييز بين ليبرالي وتكوتقراط متشدد أو معتدل من الناحية الدينية المرتبطة بجوهر نظام الحكم في طهران، وهو ما يعتقد من مهمة الرئيس الذي أدرك أن الرهان قد فشل وأن الاعتراف بالجمهورية الإسلامية الإيرانية هو السبيل الوحيد لإدارة الأمور في المنطقة، وهو الهدف الأساس من الاتفاق الذي يفرض على تحديد قواعد استنباك جديدة في عملية تركيب نظام إقليمي جديد باتت طهران عضواً رسمياً فاعلاً وأساسياً فيه من دون أدنى شك، لكن في الطريق إلى تشكيل النظام الإقليمي الجديد تبدو طهران في سياساتها الحالية أقرب إلى موسكو بوتين الحاضرة في كافة المحافل الدولية والتي تتعاون مع واشنطن في إدارة بعض الملفات لكن تحت ضغط الاشتباك في عدد من الساحات التي لا يمكن لأي طرف أن يتنازل فيها للأخر على المديين المنظور والمتوسف، وعلى رغم الاختلاف في الحالتين الروسية والإيرانية في ما يخص العقوبات تحديداً فإيران اليوم وبعد الاتفاق بلا عقوبات لكن موسكو تتعرض لعقوبات مركزة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لكن علينا ألا نناسي أن هذه العقوبات جاءت بعد فشل محاولات التعايش والاحتواء بين واشنطن وبروكسل من جهة وموسكو من جهة أخرى، فروسيا ليست الصين كي تتكلم في أن الأخيرة بدأت بالتمدد الناعم في محيطها الإقليمي، لكن الجيوسياسي حاصر في السياسة الروسية أكثر من الجيو. اقتصادي على عكس الصين التي ترى في الاقتصاد القاطرة الأهم لبناء العلاقات والبزوغ كقوة كبرى.

من حيث شكل العملية التفاوضية التي جرت بين طهران والدول الكبرى على خلفية جبهات ساخنة موجودة وفتح بؤر توتر ومواجهة جديدة على مدى ثلاثة عشر عاماً، لا يبدو أن الأمور تدرج بعد الاتفاق النووي إلى انكفاء وتسويات سريعة، بل إلى إدارة أزمة عبر تحديد قواعد اشتباك جديدة تحت سقف الاتفاق النووي وجوهر إنهاء القطيعة مع الدولة الإيرانية.

✽ **كاتب ومترجم سوري**

لا يزال موضوع توقع الاتفاق حول برنامج إيران النووي يشغل حيزًا واسعاً من اهتمام كبريات الصحف الغربية. لكننا في هذا التقرير اخترنا مقالاً واحداً عن إيران والاتفاق حول النووي، فيما ارتأينا إيلاءً مواضيع أخرى بعض الاهتمام أيضاً.

نبدأ من صحيفة «غارديان» البريطانية التي نشرت أمس مقالاً لإيان بلاك، عن الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في المنطقة بعد الاتفاق. وتطرق الكاتب إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران إلى جانب الولايات المتحدة بعد التوصل إلى الاتفاق النووي والأمل في عودة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى طبيعتها.



«غارديان: ما دور إيران في الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي

نشرت صحيفة «غارديان» في عددها الصادر أمس الخميس مقالاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران في المنطقة بعد الاتفاق. ويرسم كاتب المقال، إيان بلاك، صورة عامة للمدن الإيرانية: وصلون يزورون المساجد بالألاف، صناديق تجمع زكاة الطفل لصالح المنكوبين في فلسطين واليمن، بما يذكر بعلاقة إيران بالمنطقة التي تنفق على الاستقرار.

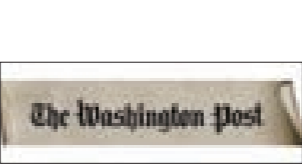
ثم ينطرق الكاتب، إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه إيران إلى جانب الولايات المتحدة بعد التوصل إلى الاتفاق النووي والأمل في عودة العلاقات مع الولايات المتحدة إلى طبيعتها.

يقول الكاتب إن العراق، يمثل الدولة المرجح أن تلعب فيها إيران دوراً إيجابياً، إذ لها وجود فعلي في الوقت الحالي، من خلال فيلق بدر الذي يدرّب الميليشيات الشيعية العراقية، لكن لم يحدث تعاون مع الجانب الأميركي في العراق حتى الآن.

ويقول الكاتب إن هناك إشاعة تقول إن الجنرال قاسم سليمانبي قد جرّد من شيء من نفوذه، على خلفية الإشاعات التي تشير إلى ارتكاب الميليشيات الشيعية التي يقو بتدريبها من خلال فيلق بدر انتهاكات ضد السنة.

وإذا كانت إيران تريد أن تلعب دوراً في العراق في مواجهة تنظيم «داعش»، فإن كانت توجه اللوم للدولة السعودية بسبب احتضانها الفكر التكفيري الوهابي الذي يعتمدته التنظيم الإرهابي، فيستحسن أن تسعى لأن لا تكون صورتها شبيهة بصورة تنظيم «داعش» من حيث الانتهاكات ضد حقوق الإنسان. كما يقول الكاتب.

وتقول الصحيفة إن إيران ينظر إليها الآن على أنها أثبتت مقدرة على حلّ المشاكل المعقدة من خلال الحوار الدبلوماسي، ما يشجع على التفكير فيها كشريك في حل مشاكل المنطقة، حيث الدول العربية مشلولة بمعظمها.



«واشنطن بوست»: واشنطن تقرّ بتسلس الدفعة الأولى من «المعارضة المعتدلة» إلى الأراضي السورية

أقرّ مسؤول أميركي بأن الدفعة الأولى من الإرهابيين الذين تشرّف الولايات المتحدة على تدريبهم في معسكرات خاصة تحت مسمى «المعارضة المعتدلة»، تسللت إلى الأراضي السورية عبر الحدود مع الأردن هذا الأسبوع.

وتؤكد التقارير والمعلومات الاستخباراتية والوقائع أن الأردن يقم مع تركيا والسعودية بمعسكرات لتدريب الإرهابيين بتمويل من النظام السعودي وإشراف من الاستخبارات المركزية الأميركية، ومساعدتهم في التنقل والعبور إلى داخل الأراضي السورية. كما يقوم بتسهيل تمرير الأسلحة والأموال إلى التنظيمات الإرهابية في سورية لدفعها إلى الاستمرار بجرائمها بحق السوريين.

وفي تصريح نقلته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أوضح المسؤول المقرب من البرنامج الأميركي لتدريب الإرهابيين المتطلين وراء تسمية «المعارضة المعتدلة»، في سورية أن الإرهابيين الذين يقدر عددهم بالعشرات، هم جزء من «الفرقة 30» إرهابيي ما يسمى «الجيش الحر».

ولفتت الصحيفة إلى أن لفتات لم يتم التحقق منها نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي أظهرت قافلة من الشاحنات الصغيرة من نوع «تويوتا» تحمل رشاشات ثقيلة أميركية الصنع وصفائح قود وهي في طريق العودة إلى سورية.

بدورها، رفضت وزارة الدفاع الأميركية التعليق على مكان وجود الإرهابيين الذين انتهت مؤخرًا من تدريبهم، في حين قالت المتحدثه باسم الوزارة

البناء

إيران... ودورها المقبل في المنطقة

صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية نقلت عن مسؤول أميركي بأن الدفعة الأولى من الإرهابيين الذين تشرّف الولايات المتحدة على تدريبهم في معسكرات خاصة تحت مسمى «المعارضة المعتدلة» تسللت إلى الأراضي السورية عبر الحدود مع الأردن هذا الأسبوع. وتؤكد التقارير والمعلومات الاستخباراتية والوقائع أن الأردن يقم مع تركيا والسعودية بمعسكرات لتدريب الإرهابيين بتمويل من النظام السعودي وإشراف من الاستخبارات المركزية الأميركية، ومساعدتهم في التنقل والعبور إلى داخل الأراضي السورية. كما يقوم بتسهيل تمرير الأسلحة والأموال إلى التنظيمات الإرهابية في سورية لدفعها إلى الاستمرار بجرائمها بحق السوريين.

إيسا سميث إنه من المتوقع أن تقوم القوة الجديدة بالتنسيق مع مجموعات «المعارضة» الأخرى والاندماج معها لزيادة القدرة القتالية. وكان مسؤولون أميركيون قد أكدوا في أيار الماضي أن الجيش الأميركي بدأ بتدريب إرهابيي ما يسمى «المعارضة المعتدلة» في سورية في معسكرات خاصة في الأردن. وأقر وزير الدفاع الأميركي آنتون كارتر آنذاك انه سيتم استكمال برنامج التدريب في تركيا وقطر لاحقاً. وهو ما أقر به المتحدث باسم الحكومة الأردنية محمد المومني.



«وول ستريت جورنال»: ثورة غضب في اليونان من جزء تمرير تدابير الإصلاح

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية أن ثورة الغضب التي اجتاحت أعضاء حزب «سيريزا» اليوناني في شأن تمرير تدابير الإصلاح التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأوروبي، كشرط للحصول البلاد على خطة إنقاذ ثالثة، تشكل اختباراً لقدرة رئيس الوزراء الكسيس سيبيراس على إبقاء بنية الحكومة متماسكة في ظل مساعيه الرامية إلى إتمام اتفاق مع الأوروبيين يجنب البلاد شبح الإفلاس. وفتحت الصحيفة الأميركية عن مسؤولين حكوميين يونانيين أنه من المتوقع أن يعلن رئيس الوزراء اليوناني عن تدبيلات وزارية، بعد اندلاع «ثورة غضب» داخل حزب «سيريزا» الحاكم، على خلفية موافقة البرلمان اليوناني على إجراءات التقشف المتفق عليها مع مجموعة البنك.

وكان البرلمان اليوناني قد وافق بغالبية أصوات، بلغت 229 من إجمالي 300، على تدابير الإصلاح التي اقترحها سيبيراس وتتضمن زيادات ضريبية وخفض حد في الإنفاق، في حين صوت 38 عضواً من حزب «سيريزا» بين راضئ تلك الإجراءات أو متتنع عن التصويت.

ونقلت الصحيفة عن متحدث حكومي قوله: لقد أحدث هذا التصويت انقساماً خطيراً داخل كتلة حزب «سيريزا» البرلمانية، فبات جلياً أن أولوية رئيس الوزراء والحكومة إتمام الاتفاق مع مجموعة البنك خلال الفترة المقبلة. فيما أعرب مسؤولون حكوميون عن توقعهم بأن يعمد سيبيراس إلى استبدال عدد من الوزراء ـ ممن صوتوا بـلا، ضد إجراءات التقشف ـ ليعسدهم بدلوهم في تنفيذ تدابير الإصلاح.

ولفت «وول ستريت جورنال» إلى أن الانشقاقات داخل حكومة سيبيراس بدأت تطفو على السطح، بعدما قدمت نائب وزير المالية اليوناني ناديا فالوفاني استقالتها، على رغم أنها نعتت من داعمي جهود سيبيراس التي تشهدها حكول أثينا على حزمة إنقاذ جديدة، قائلت: هناك فرق بين أن تواجه واقعاً مريراً وكرامة وشيئة بامل وتفاوض، وبين أن تعيش مستقبلاً من دون كرامة أو استقلالية».

وأوضحت الصحيفة أنه بات من غير الواضح إلى أي مدى سينجح رئيس الوزراء اليوناني في الحفاظ على دعم الحزب الحاكم له، مشيرة إلى أن إتمام الاتفاق حول حزمة الإنقاذ قد يستغرق أسابيع وأد اقناع اليونانيين بإجراء التقشف المصاحبه له ستكون الاختبارات السياسي الأضعب أمام سيبيراس منذ فوزه الكاسح في الانتخابات اليونانية العامة التي أجريت في كانون الثاني الماضي.



«**نيزا فيسيميا غازيتا**»:

شينزو أبي لم يتخذ عبرة من أخطاء جدّه

نشرت صحيفة «نيزافيسيايا غازيتا» الروسية موضوعاً في شأن مشاريع القوانين التي تسمح بمشاركة القوات المسلحة اليابانية في مهمات قتالية خارج حدود البلاد، والتي تدعمها حكومة شينزو أبي الحالية.

وجاء في المقال: يحتمل أن يعتمد مجلس النواب في البرلمان الياباني، الذي غالبية أعضائه يمثلون الائتلاف الحاكم، مشاريع القوانين التي تسمح بمشاركة

القوات المسلحة اليابانية في العمليات القتالية خارج حدود البلاد. اعتمدت اللجنة المختصة في مجلس النواب مشاريع هذه القوانين. ويشير وزير شؤون مجلس الوزراء إلى أن مناقشة مشاريع القوانين استمرت 100 ساعة. مع أن المعارضة حاولت منع رئيس لجنة الأمن القومي ياسوكازو هامامد من إجراء عملية التصويت، رافعين شعارات «سياسة أبي لا تتغنى» و«لاعرض مشاريع القوانين» من جانبها، تعنير الحكومة اليابانية هذه الإجراءات التي تدعمها واشنطن الحليف الرئيسي لطقوكو، حيوية جداً للمحافظة على هذه العلاقات ورداً على التهديدات الصادرة من الصين وكوريا الشمالية.

أما النقاد فيؤكدون أن المقصود هنا إعادة النظر بمواد الدستور السلمي لليابان، ما سيؤدى إلى زج القوات المسلحة اليابانية في العمليات العسكرية التي تقوم بها

الولايات المتحدة في مختلف مناطق العالم.

وكان رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي قد ذكر بأن القوات اليابانية ستقوم بعد اعتماد مشاريع هذه القوانين بالمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية أو حماية السفن البحرية الأميركية التي تحمل مواطني اليابان. تلاقى مشروع هذه القوانين بمعارضة 80 في المئة من جانب الشعب الياباني، لأنها تتعارض مع مواد دستور البلاد، كما يعارضها 90 في المئة من خبراء القانون الدستوري في اليابان. كما يعارض اليابانيون إعادة عمل المحطات الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية. المسألة الأخرى التي أثار غضب الشارع الياباني، كلغة إنشاء الملعب الجديد لاستقبال الألعاب الأولمبية عام 2020، وكذلك الصراع بين أبي ومحافظ أوكينوا في شأن القاعدة العسكرية الأميركية.

يقول كبير الباحثين في مركز الدراسات اليابانية في معهد الشرق الأقصى الروسي، فيكتور بافلينيتشكو إن شينزو أبي يسير على نهج والده (سينجارو أبي وزير خارجية اليابان 1982 – 1986) ويحاول تحقيق حلمه، بتحويل اليابان إلى لاعب مهم في المحافل الدولية لبيت فقط في مجال الاقتصاد، لا بل في المجالات العسكرية والسياسية، ضمن هذا النهج اعتمد استراتيجية الأمن القومي، وشكل مجلس الأمن القومي، وأجرى تغييرات في قواعد تصدير السلاح وتشريع واعتماد قانون أسرار الدولة، وأخيراً رفع شعار الأمن الجماعي.

الجماهير اليابانية دعمت غالبية هذه الإجراءات ولكنها تعارض النقطة الأخيرة. ويضف بافلينيتشكو: المسألة تكمن في أن الحكومة لم تتمكن من توضيح الهدف من هذه القوانين للشعب. وكانت طوكوكو سابقاً تساهم في بعض العمليات الدولية، فمثلاً أوفدت إلى العراق 660 يابانيا لمدة ثلاث سنوات لترميم المنشآت النفطية وغيرها، تحت حماية القوات الأسترالية. أما الآن فالمعارضة تخشى أن تنجز اليابان بالقوة إلى محلات منكبها تقوم بها الولايات المتحدة في العراق الدولية، إذ علاقة لها بعمليات حفظ السلام.

ويحسب قول بافلينيتشكو، فإن شينزو أبي يريد بولاك عرض ولائه للولايات المتحدة، فالحلف الياباني – الأميركي مني على أساس السياسة العسكرية الخارجية لطقوكو. واشنطن مرتاحة من السياسة التي تنتهجها اليابان في المنطقة، لأنها موجهة أساساً لردع الصين. بهذا الشكل تحصل طوكوكو على تفويض مطلق من الولايات المتحدة، ولكن إذا تم هذا الشكل تعطلت إعادة النظر بمواد الدستور، فإن هذا السيناريو لا يعجب الولايات المتحدة.

نتيجة لهذا، انخفضت شعبية شينزو أبي جداً، إذ يتهم بالسلطوية وبتجاهل رغبات الشعب. يقول ساسة اليابان القادمي، إن أبي يسير على خطى جده نوبوسوكي كيشي: تحقيق الهدف، ثم الاستقالة. كان كيشي رئيساً لوزراء اليابان بين عامي 1957 – 1960. واضطر إلى الاستقالة بعد توقيع اتفاقية التعاون وضمان الأمن بين الولايات المتحدة واليابان. وكان مبارداً في طرح فكرة إعادة النظر في الدستور السلمي لليابان، لكي يكون من حقها امتلاك جيش متكامل. يبدو أن أبي لا يأخذ بالذي في التاريخ. لذلك يراهن على ضعف المعارضة ودعم الحزب الديمقراطي الليبرالي، وكذلك على النجاحات التي حققها في مجال الاقتصاد.

أما صحيفة صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، فذكرت أن ثورة الغضب التي اجتاحت أعضاء حزب «سيريزا» اليوناني في شأن تمرير تدابير الإصلاح التي تم الاتفاق عليها مع الاتحاد الأوروبي، كشرط للحصول البلاد على خطة إنقاذ ثالثة، تشكل اختباراً لقدرة رئيس الوزراء الكسيس سيبيراس على إبقاء بنية الحكومة متماسكة في ظل مساعيه الرامية إلى إتمام اتفاق مع الأوروبيين يجنب البلاد شبح الإفلاس. وأشارت الصحيفة إلى أنه من المتوقع أن يعلن سيبيراس عن تعديلات وزارية، بعد اندلاع «ثورة غضب» داخل حزب «سيريزا»، على خلفية موافقة البرلمان اليوناني على إجراءات التقشف المتفق عليها مع مجموعة البنك.

صحافة عبرية

ترجمة: **غسان محمد**

الاتفاق النووي الإيراني يمهد للحرب المقبلة

ذكرت القناة الثانية في التلفزيون العبري أنّ البروفسور ألكسندر بليه، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة «أريئيل»، قال إن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بين مجموعة الدول الست وإيران، يشبه اتفاق ميونيخ عام 1938 واتفاق أوسلو عام 1994، ويخلق مقدمات الحرب المقبلة ولايحل الصراعات.

وأضاف أن إيران تعرف ماذا تخبئ أميركا من نوايا، فيما يعرف الغرب ماذا تخبئ إيران من نوايا. ويجب مراقبة التراجيديا القادمة بعيون مفتوحة.

مسؤول «إسرائيلي» سابق

يحذر من مخاطر الاتفاق

ذكرت القناة السابعة في التلفزيون العبري أنّ رئيس مجلس الأمن القومي السابق، الجنرال احتياط يعقوف عميدورو، حذر من النتائج الخطيرة المترتبة على الاتفاق بين الدول العظمى وإيران، قائلًا أن الموضوع المبدئي اهم من تفاصيل الاتفاق. وأضاف: «سنشهد بعد 10-15 سنة إيران قوية أكثر من أي وقت آخر، وسيكون لديها القدرة على الضي مواصلته طريقها نحو القنبلة الذرية، من دون أن يتمكن احد من وقفها».

ودعا عميدورو «إسرائيل» إلى العمل بإصرار أكبر ضد الاتفاق في الكونغرس، قائلًا إن ذلك يعدّ أمراً مشرعياً في العلاقات بين الدول، ومن حق «إسرائيل» محاولة التأثير على الكونغرس طالما أن الأمر يتعلق بوجودها.

الاتفاق يدفع المنطقة إلى سباق تسلح خطير

قالت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية إن الولايات المتحدة حاولت طوال الشهر الأخير، وكلما اقتربت المفاوضات مع إيران من نهايتها، جامدة اقناع «إسرائيل» والدول العربية بأن الاتفاق أفضل من الخيار العسكري. وأضافت أن المفاوضات التي أجرتها الدول العظمى مع إيران تشير إلى ضعف الغرب، وتعزّز بشكل غير مسوق، مكانة إيران في نظر العالم، وتمنح الشرعية لنظامها الإسلامي المتزمت.

وردت الصحيفة أن إيران ستستخدم الأموال التي سيتم الإفراج عنها لتصدير الثورة بروح نظرية آية الله الخميني من خلال تعميق التأثير الشعبي والتأمر على أنظمة الدول السنية في الخليج الفارسي ودعم التنظيمات الإرهابية.

وكشفت الصحيفة أن دولاً سنيّة مثل السعودية ومصر، كانت شريكاً سرياً لـ«إسرائيل» التي قادت علانية حملة معارضة الاتفاق مع إيران، إذ لم تخف السعودية استيائها من الاتفاق المتبلور، والمحت في الماضي إلى إيفائها بفق برنامجاً نووياً خاصاً بها، ورفضت طلب الولايات المتحدة أن يكون البرنامج للأغراض المدنية فقط، ومثلها مصر، ما يعني أن المنطقة مقبلة على سباق تسلح خطير، إضافة إلى خطر آخر يتعلق بفق الدول السنية المعتدلة في أعقاب الاتفاق مع إيران، من ضعف الغرب بشكل عام، وتراجع مكانة الولايات المتحدة في المنطقة بشكل خاص.

وختمت الصحيفة قائلت أن الاتفاق لن يعزّز فقط تحالف المعادي للغرب بدعم إيراني روسي، إنما سيدفع دول عربية تشعر أن الغرب والولايات المتحدة قد تخلى عنها، للانضمام إلى هذا المعسكر، لضمان مستقبلها والاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي بدل الأميركي، الذي لم يثبت نفسه في الشرق الأوسط منذ «الربيع العربي».

على «إسرائيل» إعطاء فرصة للاتفاق

قالت صحيفة «هآرتس» العبرية إن الاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى، يعتبر إنجازاً دبلوماسياً ضخماً ومفترقاً تاريخياً في العلاقات بين العرب وإيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979، خصوصاً أنه يزيد، مؤقتاً على الأقل، واحداً من أكبر الأخطار التي تهدد منطقة الشرق الأوسط عموماً، و«إسرائيل» على وجه الخصوص. وعلى رغم أنه ليس مغالياً، لكنه أفضل ما يمكن تحقيقه.

وأضافت الصحيفة، أن بإمكان «إسرائيل» التي تعتبر نفسها، وبحق، هدفاً رئيساً للتهديد الإيراني، أن تتعامل مع الاتفاق بشك وعدم ثقة، ويجب عليها أن تتعقب بمنتهى اليقظة، سلوك إيران والتحذير من أي انتهاك للاتفاق، وهي، «إسرائيل»، وعلى رغم أنها لم تكن شريكا في المفاوضات، فإنها غير معفية من دور كلب الحراسة الذي اخذته على عاتقها، ولكن في الوقت ذاته عليها إعطاء فرصة عادلة لإختبار نية إيران والقوى العالمية، في تدشين طريق جديدة للعلاقة بينهما.

وختمت الصحيفة بالقول أن المطلوب من «إسرائيل» الآن الانضمام إلى المجتمع الدولي، وأن تكون شريكا في مخاوفه، من دون أن تتجاهل الأمل الكامن في الإقناع مع الأخذ بالاعتبار أن الدول التي وقعت على الاتفاق تشكل، أيضاً حزام الأمان الذي يحمئها ضمان سلامة «إسرائيل» وأمنها.

فرصة للتعاون

بين «إسرائيل» والسعودية

رأى البروفسور أميتسا برعام، الخبير في شؤون الشرق الأوسط ورئيس هيئة أبحاث العراق في جامعة «حيفا»، ان الخوف من إيران يمكن أن يشكل فرصة للتعاون بين «إسرائيل» والسعودية. وأضاف، أنه في الوقت الذي يحتفل فيه تحالف إيران والاسد وحزب الله، بالاتفاق، فإن بعض إمارات الخليج الخليج التي أعلنت معارضتها له، بدأت تسكب مزيداً من الدفء إلى علاقاتها مع طهران، وهذا فرصة لـ«إسرائيل». وقال برعام، في حديث نقلته صحيفة «معاريف» العبرية، إن العالم العربي انقسم إلى ثلاثة معسكرات في كل ما يتعلق بالموقف من إيران: المسرورون، والخائفون ومن ينتظرون. وبالنسبة إلى المعسكر الأول، هناك العراق وسورية وحزب الله، وهي الأطراف المتحالفة مع إيران. ومن الناحية العملية، سيكون لدى إيران الكثير من الاموال لدعم سياساتها الخارجية، المؤيدة لنظام الاسد في سورية، وحزب الله في لبنان. مع ذلك يجب الإشارة إلى أن التزام إيران بنظام الاسد اكبر من التزامها به شخصياً. بمعنى انه حتى لو قامت بزيادة مساعداتها للنظام السوري، ليس هناك ما يضمن أن يواصل الإيرانيون تاييدهم بلاسد، بكل تمن.

المعسكر الثاني، يضم الدول العربية المعادية لإيران، والتي تخاف منها، مثل السعودية بشكل خاص، وأمارات الخليج ومصر بصورة عامة. فيهدد الدول ليست راضية عن الاتفاق، الذي سيغزّز مكانة إيران.

في المعسكر الثالث، هناك المغرب والجزائر وتونس والسودان، وهي ليست معادية لإيران، لكنها ليست حليفة لها. هذه الدول السنية، بخلاف إيران الشيعية، ليست راضية هي الأخرى من الاتفاق، خصوصا بسبب محاولات الإيرانيين تغيير ديناته هذه الدول، من سنية إلى شيعية. ومع ذلك، فإن هذه الدول لن تنتقد الاتفاق علنا، بل ستعلن عن تأييدها له، بطريقة مدروسة بهدف الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران والولايات المتحدة.

ترجمات 13

